

Distr.: General
24 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وانتهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ميسون (غابون)
ثم: السيدة أندامي (نائبة الرئيس) (تايلند)
ثم: السيد ميسوني (غابون)

المحتويات

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(المناطق غير المشمولة بينود أخرى) (تابع)
الاستماع إلى مقدّمي الالتماسات (تابع)

* البنود التي قررت اللجنة أن تنظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

12-54323X (A)



- البند ٥٦ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*
- البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*
- البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*
- البند ٥٩ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*
- البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (المناطق غير المشمولة بينود أخرى) (تابع)*

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (المناطق غير المشمولة تحت بنود أخرى) (تابع)

الاستماع إلى مقدّمي الالتماسات (تابع)

١ - **الرئيس:** قال إنه وفقاً للممارسة المعتادة للجنة سوف يُدعى مقدّمو الالتماسات إلى أخذ مكان إلى مائدة اللجنة والانسحاب بعد تقديم بياناتهم.

مسائل الصحراء الغربية (تابع) (A/C.4/66/7)

٢ - السيد الوالي: قدّم نفسه كمواطن صحراوي يشارك في الأنشطة الاجتماعية ويهتم بالتطورات السياسية في المجتمع الصحراوي. وقال إن أفراد الشعب الصحراوي مرتبطون بالمنطقة التي يعيشون فيها ويرغبون في أن يشاركوا، وقد شاركوا بالفعل، في الحياة السياسية من خلال ممارستهم لحقهم في المواطنة. وتتصف المنطقة الجنوبية للمغرب بارتفاع شديد في مستويات المشاركة في العمليات الانتخابية وذلك لأسباب من بينها رغبة الشعب الصحراوي في أن يكون موجوداً في الساحة السياسية، والمشاركة من جانب القبائل الصحراوية في الحملات الانتخابية، والتنافس فيما بين مختلف الأحزاب السياسية والقبائل. وشغل العديد من المواطنين المغاربة المقيمين في المنطقة الصحراوية مناصب هامة في الحكومة، وتمكن المواطنون المغاربة الذين عادوا إلى ديارهم من مخيمات تندوف من ممارسة أنشطة اجتماعية وسياسية وثقافية. ولهذا فإنه من الواضح أن المجتمع المغربي هو مجتمع منفتح وشمولي ويقبل مختلف الأفراد بجميع أطيافهم على قدم المساواة.

٣ - وأضاف قائلاً إن الشعب الصحراوي يريد أن يبعث إلى العالم برسالة واضحة مفادها أن المشاركة القوية من جانب أفرادها في الساحة السياسية في المغرب تعكس حقيقة

أن الغالبية العظمى منهم تؤيد خطة الحكم الذاتي التي قدّمها المغرب.

٤ - السيد بوسعيد (بلدية الريف (هاوزا)): قال إن الاحتيال على المساعدة الإنسانية المقدمة من الوكالات الدولية بتحويل مسارها هي مسألة هامة بالنسبة لسكان مخيمات تندوف. ومن يقوم بذلك هم قادة المخيمات وكذلك الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو). وقد دعت منظمات المجتمع المدني على نحو متكرر الجهات المانحة إلى ضمان المراقبة المباشرة لتوزيع المساعدة - وهي بالفعل مهمة معقدة ولكنها ضرورية لإنهاء هذا الوضع. ويبدأ تحويل مسار المساعدة عند وصولها إلى وهران: إذ يتعرض جزء منها للسرقة بدلاً من تقديمه إلى من هم بحاجة إليه. وتستفيد من هذا الوضع على نحو صارخ جمعية الهلال الأحمر الجزائرية وجبهة البوليساريو اللتان تحتلان على المنظمات المانحة من خلال ترتيبات لتقديم فواتير مزيفة وبيع السلع المسروقة في السوق السوداء في جنوبي الجزائر وشمالي مالي وموريتانيا واستخدام حصيلة البيع في شراء أسلحة. وهذا هو السبب في أن الجزائر وجبهة البوليساريو ترفضان السماح بإجراء تعداد في مخيمات تندوف وهو ما جعل عدد الأشخاص الذين يعيشون هناك بالفعل غير واضح. وينبغي التدخل على وجه السرعة من جانب اللجنة والمجتمع الدولي لإنهاء تحويل مسار المساعدة الإنسانية ولضمان وصولها إلى من هم بحاجة إليها.

٥ - السيد جيل جار: تحدّث بصفته الشخصية وقال إنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يعتبر أن الاقتراح المغربي هو اقتراح جاد ومستقر ويمكن أن يؤدي إلى إنهاء المعاناة التي قاست منها المنطقة لفترة طويلة. وقال إن التنبؤات التي قدمها إلى اللجنة قبل سنتين بالنسبة لحدوث زيادة في الأنشطة الإجرامية والإرهاب والتطرّف قد ثبت أنها تنبؤات صحيحة، وهو أمر يؤسف له، كما أن اختطاف ثلاثة أفراد أوروبيين

٩ - وأضاف قائلاً إن التقارير التي قدمتها منظمات معينة لحقوق الإنسان زارت المخيمات هي تقارير بغیضة. وهذه التقارير لا تتضمن أبداً، على سبيل المثال، مصطفى سلمي وهو شاب كان يعيش هناك وأعرب عن مطالب لشبان مثله وتعرض بسبب ذلك للاعتقال والتعذيب والنفي؛ وبعد سنتين قرر أن يعود فاعتقلته جبهة البوليساريو من جديد ولا يزال مسجوناً في المخيمات ولم تقدم له مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أية مساعدة كي يعود إلى بيته. واحتتم كلمته قائلاً إنه لا يمكن لأي شخص لديه ضمير أن يظل صامتاً تجاه هذه الجرائم.

١٠ - السيد كامبيرون (المنظمة العالمية لمناصرة اللاجئين): قال إن حياة اللاجئين في تيندوف لا تنطوي على الكرامة والأمل. وعلى الرغم من المحاولات العديدة من جانب الأمم المتحدة والمنظمات المعنية لا يزال أولئك اللاجئين الصحراويون أسرى. وأضاف قائلاً إنه لذلك فإن منظمته تهيئ بالأمم المتحدة أن تتخذ خطوات عاجلة: ينبغي أن تسمح الجزائر للمفوض السامي لشؤون اللاجئين بأن يسجل اللاجئين الصحراويين وفقاً للقرار الأخير الذي أصدرته الأمم المتحدة وأن يسمح لجميع اللاجئين المقيمين على أراضيها بممارسة حرية التنقل والعمل والإقامة؛ كما ينبغي السماح للسكان اللاجئين بأن يعودوا إلى أوطانهم. محض إرادتهم وألا يُستخدموا كرهائن في النزاع، وأن يستقبل المغرب دون شروط من يرغبون في العودة إلى أراضيهم وإعادة بناء حياتهم.

١١ - السيد أوليه سينسه (الجمعية الإسبانية للدفاع عن حقوق الإنسان): قال إنه توجد أدلة دامغة على أن دولة المغرب ترتكب منذ عام ١٩٧٥ انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم دولية ضد المدنيين الصحراويين. وقد دفع الجيش المغربي ٤٠ ٠٠٠ مدني صحراوي إلى التشرد باستخدام النابالم والفوسفور الأبيض وقنابل الشظايا ضدهم أثناء

مؤخراً في المنطقة الجزائرية التي تسيطر عليها جبهة البوليساريو هو دليل على وجود انشقاق داخلي وفساد في المنظمة. ويوجد أيضاً دليل على أن أعضاء هذه الحركة يتعاونون مع إرهابيين ومنظمات إرهابية في المنطقة وعلى نحو يثير القلق البالغ مع ما يسمى جماعة "بوكو حرام". والفساد يؤثر أيضاً على المساعدة الإنسانية الدولية ويؤدي إلى تعدي جبهة البوليساريو بانتظام على حقوق الإنسان.

٦ - واستطرد قائلاً إنه في ضوء هذه المعلومات يتساءل عما إذا كان لا يزال ينبغي إقامة دولة فاشلة في الصحراء، وعما إذا كان ينبغي أن يظل المجتمع الدولي يسعى من أجل التوصل إلى حل في إطار عوامل فرضتها الحرب الباردة، وعما إذا كان ينبغي أن تستمر اللجنة في تجاهل الطبيعة الحقيقية للمشكلة والنتائج الخطيرة التي نجمت عن النزاع في الماضي وتلك التي قد يؤدي إليها في المستقبل. وقال إنه ما لم تأخذ اللجنة في الاعتبار الحقائق الموجودة على أرض الواقع فإنها تكون قد فتحت الباب أمام إقامة دولة فاشلة وإيجاد ملاذ للإرهاب الدولي.

٧ - تولّى السيد أندامي، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٨ - السيد كهيار (جمعية الوحدة للدفاع عن حق المحتجزين في العودة إلى الوطن الأم): قال إنه هو نفسه كان سجيناً في تيندوف لمدة ١٤ سنة منها ١٠ سنوات في الحبس الانفرادي؛ ولهذا فإنه في وضع يسمح له بأن يعرف أن الأشخاص الموجودين في المخيمات هناك يعانون من الجحيم على الأرض دون وجود قانون أو عدالة أو محاكم. وأضاف قائلاً إن قرارات مختلفة لمجلس الأمن قد دعت إلى إجراء تعداد لسكان مخيمات تيندوف ومع ذلك فإنه بعد مرور أكثر من ٣٧ عاماً بعد إنشاء المخيمات لا يعرف أحد عدد الأشخاص الذين يعيشون فيها.

١٤ - السيد غونزاليس فيجا (مرصد أستورياس لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية): قال إنه على الرغم من القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة والبيانات التأكيدية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن المسألة لا يزال شعب الصحراء الغربية محروماً من حقه في تقرير المصير. والإجراءات التي اتخذت ضد المحتجين السلميين في "مخيم الكرامة" وإزالة المخيم في عام ٢٠١٠ هي أدلة أخرى على انتهاك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للصحراويين. وأضاف قائلاً إنه تجري محاكمة ضحايا هذا القمع في محاكم عسكرية في حين تُجرى محاكمات أخرى ضد النشطاء السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان في محاكم مدنية دون وجود ضمانات لاتباع الإجراءات القانونية الواجبة؛ بل إن منظمته شهدت توجيه تهديدات للمراقبين الأجانب. وشاركت أيضاً في بعثة لتقصي الحقائق في مخيمات اللاجئين في الصحراء الغربية؛ وأشار إلى أن الصعوبات التي تحيط بتوزيع المعونة الإنسانية قد زادت وخاصة بعد صدور قرار الحكومة الإسبانية بإعادة أعضاء المنظمات غير الحكومية الإسبان العاملين في المخيمات إلى وطنهم.

١٥ - السيدة كاييتانيسكايا (جماعة حل النزاعات الاستراتيجية): قالت إن المغرب قد بين أنه جهة إشراف ضعيفة للصحراء الغربية وأضر بدعواه أن خطته المتعلقة بالحكم الذاتي هي أفضل حل للنزاع. وأضافت قائلة إنه من بين الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان تعريض المحتجين السلميين للضرب وتهديد نساء صحراويات لا يزيد عمرهن عن ١٧ عاماً بالاغتصاب في مراكز الاعتقال. وأشارت إلى أن المنظمة التي تنتمي إليها قد جمعت أكثر من ١٠٠ تقرير عن ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، تشمل عمليات قتل، في السنة الأخيرة وحدها. وقالت إن هذه الانتهاكات ليست سوى غيض من فيض بالنظر إلى أن

فرارهم، كما أنه حاول إخفاء الأدلة التي تثبت ارتكاب جرائم بشعة بدفن الجثث في قبور جماعية دون تحديد هوية القتلى. وهذه الأفعال تثبت وجود خطة منظمة وعامة لإبادة الشعب الصحراوي.

١٢ - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من أن المغرب عليه التزام دولي بأن يحقق في جرائم الإبادة الجماعية والمحاكمة عليها فإنه يرفض بشكل متكرر تقديم المساعدة القضائية إلى ضحايا الأعمال التي يرتكبها. وبالنسبة لوقائع الإبادة الجماعية والاحتجاز غير القانوني والتعذيب والجرائم الأخرى بدأ اتخاذ إجراءات قانونية من جانب الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان في المحاكم الإسبانية. بموجب مبدأ الولاية العالمية ولكن المغرب تجاهل على نحو متكرر طلبات التعاون القضائي التي تقدّم إليه في محاولة صريحة من جانب السلطات المغربية لإدامة حصانتها بالنسبة لهذه الجرائم. وإضافة إلى هذا فإن السلطات المغربية تعمل بانتظام، باستخدام العنف دون تمييز ضد الرجال والنساء والأطفال في المنطقة الصحراوية، على إخماد جميع الجهود التي يبذلها شعب الصحراء الغربية منذ عام ١٩٧٥ للحصول على استقلاله. وأشار إلى أنه وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يجب ألا تمر دون عقاب أخطر الجرائم التي تثير اهتمام المجتمع الدولي ككل، ويتعين على كل دولة أن تمارس ولايتها القضائية الجنائية في حق الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية.

١٣ - السيد ويلسون (الرابطة الصحراوية الدولية للصدّاقة): قال إن حرمان الملاك الحقيقيين للموارد الطبيعية من الأرباح التي تحققها هذه الموارد يرقى إلى مستوى إنكار حقوق الإنسان وإن حل هذه المسألة بسيط ويتمثل في إجراء الاستفتاء الذي سيترتب عليه حل مسألة انتهاكات حقوق الإنسان.

١٨ - استأنف السيد ميسون (غابون) رئاسة الجلسة.

البند ٥٦ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/67/23) (الفصلان السابع والثاني عشر) (A/67/71 و Corr.1)

البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/67/23) (الفصلان الخامس والثاني عشر) و (Corr.1)

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/67/23) (الفصلان السادس والثاني عشر) (A/67/64 و Corr.1)

البند ٥٩ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/67/74)

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (المناطق غير المشمولة ببنود أخرى) (تابع) (A/67/23) (الفصول الثامن والتاسع والعاشر والثاني عشر) و (Corr.1)

١٩ - السيد فيدال (أوروغواي): قال إن وفده يؤيد البيانات التي جرى الإدلاء بها نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وبلدان السوق المشتركة للمحيط الجنوبي والدول المنتسبة، وإن الإنجازات الهامة التي حققتها اللجنة في مجال إنهاء الاستعمار تحفزها على أن تستكمل المهمة التي لا تزال معلقة وهي ضمان ممارسة حق تقرير المصير في نهاية المطاف من جانب حفنة من الأشخاص. وينبغي أن يكون التمتع بهذا

غالبية الانتهاكات لم يبلغ عنها. وحُثَّ المجتمع الدولي على أن ينظر في النتائج إذا ما نُفذت الخطة المغربية المتعلقة بالحكم الذاتي وأن يفسي بمسؤوليته بأن يوفر الحماية للشعب الصحراوي.

١٦ - السيدة مهراوي (المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية): قالت إن اللاحئين المقيمين في تيندوف، وهي منطقة معزولة باللغة القساوة، معروضون لمخاطر شديدة. وأضافت قائلة إن سكان هذه المخيمات يعيشون في حالة يأس وبؤس مع حرمانهم من أبسط حقوقهم. وسوء التغذية منتشر في هذه المناطق، وتعرض له النساء بصفة خاصة لأن جبهة البوليساريو تسيء توزيع المساعدة الإنسانية التي تعرضت بالفعل للنقصان بسبب الأزمة الاقتصادية. ولا تزال جبهة البوليساريو تنتقص من قدرة اللاحئين على الاتصال بالعالم الخارجي من خلال التلاعب بالرأي العام الدولي، كما أنها لا تزال تعمل، مع الجزائر، على منع المفوض السامي لشؤون اللاحئين من إجراء تعداد وتسجيل سكان المخيمات. وينبغي أن يفسي المجتمع الدولي بما عليه من مسؤوليات تجاه اللاحئين وأن يطلب إجراء ذلك التعداد بحيث يتمكن السكان من أن يستعيدوا حقوقهم في نهاية المطاف؛ وأن يمارس ضغوطاً على جبهة البوليساريو ومؤيديها للدخول في مفاوضات جادة من أجل إيجاد حل سياسي عادل ومقبول من الطرفين.

١٧ - وأضافت قائلة إن غالبية الصحراويين يعتبرون أن خطة الحكم الذاتي التي اقترحتها المغرب هي الحل الذي يتسم بأكبر قدر من العدالة. فبموجب هذه الخطة سوف يستعيد الصحراويون حكمهم الذاتي وسيطرقهم على شؤونهم، ويحتفظ المغرب بسيادته على المنطقة، وتكون شعوب المغرب العربي قادرين على أن توحد صفوفها لمواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية الأخرى التي تواجهه.

وقيامها باستكشاف الموارد الطبيعية غير المتجددة الموجودة في الحرف القاري للأرجنتين.

٢٢ - السيد ماكلاي (نيوزيلندا): قال إنه قد مرّ ٥٠ عاماً منذ أن حققت ساموا استقلالها التام والسيادي عن نيوزيلندا. وانتقل إلى مسألة منطقة توكيلاو التي يتولّى بلده السلطة الإدارية فيها وأشار إلى أنه في أعقاب استفتاءي تقرير المصير اللذين أُجريا في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ قرّر زعماء توكيلاو ونيوزيلندا أنه ينبغي أن تمرّ فترة مقبولة قبل إجراء استفتاء آخر. وفي الوقت نفسه لا تزال نيوزيلندا تعمل مع شعب توكيلاو لاستكمال مشاريع تنمية البنية الأساسية من أجل جعل تزويد كل جزيرة من الجزر المرجانية بالخدمات الأساسية أمراً ممكناً. ومن بين أمثلة مشاريع التنمية الناجحة الأخيرة في مجالي الطاقة والنقل مشروع للطاقة المتجددة يلبي نسبة ٩٠ في المائة على الأقل من احتياجات توكيلاو من الطاقة، وهو يُعتبر نموذجاً للجزر الصغيرة الأخرى التي تسعى إلى الاستغناء عن الوقود الأحفوري المستورد. (أشار إلى أنه يجري تدريب النساء على إدامة النظام، وهو دليل على أن دور النساء أخذ في التغيّر في مجتمع توكيلاو وفي الحياة العامة بصفة عامة). وهناك مثال آخر وهو البدء في توفير خدمة لاستخدام وسائل الشحن في توكيلاو مع النظر بفعالية في خيارات أخرى لتلبية الاحتياجات القصيرة الأجل والطويلة الأجل لتوكيلاو بالنسبة للنقل.

٢٣ - السيدة كاسيس - بوتا (زامبيا): قالت إن وفدها يؤيّد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية نيابة عن حركة عدم الانحياز ويؤكد من جديد دعمه لعملية إنهاء الاستعمار. ولذلك فإنه مما يؤسف له بدرجة كبيرة أن منطقة الصحراء الغربية لا تزال تمثل آخر مستعمرة في أفريقيا. وأضافت قائلة إن زامبيا سوف تواصل دعم جهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي التي تهدف إلى تحقيق حلّ سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين ويوفّر

الحق في إطار الديمقراطية والسلام والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

٢٠ - وواصل حديثه قائلاً إن أوروغواي تؤيد بقوة حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. وينبغي أن يُستأنف بحسن نية الحوار بين المغرب وجبهة البوليساريو وذلك بغية التوصل إلى حلّ عادل ودائم ومقبول من الطرفين للنزاع، وأن يتحقّق تقرير المصير للصحراء الغربية على نحو يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة التي أصدرتها الأمم المتحدة. وأشار إلى أن أوروغواي تؤيد جهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي في المنطقة بشأن الصحراء الغربية، وكذلك اعتماد مشروع القرار المتعلّق بهذه المسألة بتوافق الآراء. وهذا يُعتبر طريقة ملموسة تبيّن دعم المجتمع الدولي لإيجاد حلّ عاجل للنزاع.

٢١ - وفيما يتعلّق بإنهاء الاستعمار يجب أن يضع المجتمع الدولي في اعتباره الحاجة إلى احترام السلامة الإقليمية للدول الأعضاء وفقاً لإعلان إنهاء الاستعمار. وأشار إلى أن أوروغواي تؤيد الحق المشروع للأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. والأساس الجغرافي والتاريخي والقانوني لطلب الأرجنتين هو أساس صحيح على نحو كامل، كما أن أوروغواي تناشد الأرجنتين والمملكة المتحدة، وهما الطرفان الوحيدان في النزاع، أن تنفّذا قرارات الجمعية العامة وأن تجريا مفاوضات. وأشار إلى التوجّهات البناءة للأرجنتين وأعرب عن تأييده لمواصلة مهمة المساعي الحميدة للأمين العام المتمثلة في المساعدة على إنهاء هذا الوضع الاستعماري الخاص والمعيّن. واحتتم حديثه قائلاً إنه من الضروري أن تمتنع الأطراف عن اتخاذ إجراءات تنطوي على إجراء تعديلات من طرف واحد على الوضع مثل الأنشطة العسكرية التي تقوم بها المملكة المتحدة في الجزر

والمناطق البحرية المحيطة بها. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل تحقيق حلٍّ عادل وسلمي ونهائي ومقبول من الطرفين بشأن مستقبل جزر مالفيناس وفقاً للقرارات والإعلانات ذات الصلة التي أصدرتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. ودعا الطرفين إلى تفادي اتخاذ إجراءات من طرف واحد تتعارض مع تلك القرارات.

٢٨ - السيد تاغام (المملكة المتحدة): قال إنه ينبغي أن يكون أي قرار بقطع الارتباط الدستوري بين بلده وأية منطقة، بما يشمل الحالات التي يكون فيها خيار الاستقلال مطروحاً، مستنداً إلى رغبة واضحة وجرى التعبير عنها على نحو دستوري لشعب المنطقة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢ نشرت حكومته ورقة بيضاء تؤكد التزامها بالحفاظ على العلاقة الشاملة القائمة بين المملكة المتحدة والمناطق التابعة لها. وكما ذكر في تلك الورقة فإن حكومته تواصل العمل من أجل تحديث دساتير تلك المناطق؛ غير أن هيكلها الأساسي ملائم من حيث أن السلطات مخولة لحكوماتها المنتخبة إلى أقصى حدٍّ ممكن. بما يتماشى مع احتفاظ المملكة المتحدة بالسلطات اللازمة للقيام بمسؤولياتها السيادية. وإضافة إلى هذا فإن المناطق جميعها قد اختارت أن تحافظ على ارتباطها بالمملكة المتحدة. وقال إنه لذلك تعتقد حكومته أن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار لم يعد لها دور ملائم تقوم به بالنسبة للمناطق البريطانية. ومع هذا فإنه بالنظر إلى أن بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترغب في الإبقاء على هذه اللجنة يودّ بعض ممثلي المناطق البريطانية أن يعربوا عن موافقهم مباشرة لتلك اللجنة وللجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار خلال الاجتماعات السنوية التي تعقدها هذه الهيئات. وقال إن حكومته سوف تواصل تأييد هذه الرغبة إضافة إلى حق المناطق في تقرير مستقبلها.

لشعب الصحراء الغربية حق تقرير المصير. واختتمت حديثها قائلة إنه من هذه الناحية سوف تشترك زامبيا في تقديم القرار المتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

٢٤ - السيد مويبي (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إنه لسوء الحظ لا تزال الصحراء الغربية مستعمرة. وأضاف قائلاً إن بلده يثني على الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي للقيام بوساطة بين الحكومة المغربية وزعماء الصحراء الغربية وبتشجيع المغرب على معاودة الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي بحيث يكون من الممكن التوصل إلى حل دائم بالنسبة لاستقلال الصحراء الغربية.

٢٥ - وقال إن وفده يناشد كافة الدول القائمة بالإدارة أن تتعاون على نحو كامل في الأعمال التي تقوم بها اللجنة ويؤكد من جديد دعمه لكافة الأشخاص الخاضعين للحكم الاستعماري في جهودهم الرامية إلى ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، بما يشمل الحصول على الاستقلال، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٦ - السيد بينتادو (المكسيك): قال إن حكومته تؤيد بشدة حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وإن تحقيق السلم الدائم يتطلب ممارسة هذا الحق عن طريق إجراء استفتاء يشمل جميع الخيارات ويكون مقبولاً من جانب الأطراف المعنية. وأكد من جديد دعم الحكومة للجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام ودعا الطرفين إلى أن يواصلوا تعاونهما معه بحيث يكون من الممكن التوصل في أقرب وقت ممكن إلى حلٍّ نهائي. وأعرب أيضاً عن ترحيبه بالاتفاقات التي عقدها الطرفان فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة وإزالة الألغام وبالموارد الطبيعية.

٢٧ - وأضاف قائلاً إن المكسيك تُقرّ بصحة مطالبة الأرجنتين بجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية

الاستقلال التام وغير المشروط والذي يجري التفاوض عليه سلمياً للمناطق الخاضعة لسيطرتها.

٣٢ - السيد كافيرو (أوغندا): قال إن الشعب الصحراوي هو وحده الذي يمكنه، بل وينبغي له، أن يقرر مصيره دون شروط من أي نوع وذلك وفقاً لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وميثاق الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إنه يشعر بالقلق إزاء التقارير التي تشير إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في منطقة الصحراء الغربية وإزاء الاستغلال غير القانوني لموارد المنطقة. وهناك حاجة إلى اتخاذ خطوات حازمة لضمان رصد حقوق الإنسان وحمايتها في المنطقة.

٣٣ - واستطرد قائلاً إن حكومته تؤيد الأمين العام ومبعوثه الشخصي، وتثني عليهما، لما يبذلانه من جهود لتحقيق حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية، وتحث الطرفين على مواصلة التفاوض بحسن نية.

٣٤ - السيد شانيك (ناميبيا): أشار إلى أنه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة يُعتبر حق تقرير المصير حقاً غير قابل للتصرف. وقال إن احتلال أية أراض بالقوة هو تصرف خاطئ من الناحية الأخلاقية وغير مقبول من الناحية السياسية. ووفقاً لما قاله داني فإن أكثر الأماكن ظلاماً في الجحيم محجوزة لمن يتمسكون بحيادهم في أوقات الأزمات الأخلاقية. وعلى هذا فقد تبين لوفده أن الحفاظ على الحيادية أمر صعب ما دام هناك أشخاص حُرِّموا من حقهم في تقرير المصير. وقال إن تعرض ناميبيا للاستعمار قد جعل شعبها يدرك قيمة الحرية والاستقلال ليس فقط بالنسبة له بل أيضاً بالنسبة لمن لم يحصلوا بعد على هذين الحقين الأساسيين. ولهذا فإن ناميبيا سوف تواصل المحافظة على ما تعهدت به لشعب الصحراء الغربية وشعب فلسطين ولجميع الشعوب التي تتطلع إلى الحصول على الحرية وممارسة حقوقها المتعلقة بتقرير المصير. وحث طرفي النزاع على أن يعجلا بعملية التفاوض

٢٩ - وأضاف قائلاً إنه في جزر تركس وكايكوس تحقق تقدم كبير في اتجاه العودة إلى الحكم الديمقراطي وتنفيذ ضوابط مالية متينة. وسوف يدخل دستور جديد حيّز النفاذ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، كما ستجري انتخابات في الشهر التالي.

٣٠ - السيدة نغيما ندونغ (غابون): أعربت عن ترحيبها بجهود المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية، وهي جهود أتاحت استئناف الحوار المتعلق بالوضع في هذه المنطقة. وقالت إن حكومتها تؤيد على نحو شامل مبادرة الحكومة المغربية التي تهدف إلى منح الحكم الذاتي للصحراء الغربية؛ غير أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لإعطاء زخم جديد للمفاوضات الجارية المتعلقة بالمنطقة. واحتتمت حديثها قائلة إن هناك حاجة عاجلة إلى حلّ عادل ودائم ومقبول من الطرفين من أجل تفادي حدوث تداعيات سلبية من بينها مخاطر عدم الاستقرار.

٣١ - السيد ساركي (نيجيريا): قال إن إنكار الحق في تقرير المصير ينطوي على أكبر قدر من الظلم. وأضاف قائلاً إن بلده قد استند إلى هذا المبدأ عندما حارب من أجل استقلال بلدان أفريقية أخرى. وليس هناك فارق كبير بين أن تكون منطقة ما خاضعة لسيطرة سلطة احتلال أجنبية أو محلية طالما أن الشعب الخاضع لهذا الاحتلال قد حُرِّم من حقه المشروع في تقرير المصير. لذلك فإنه مما يؤسف له أن التقدم الذي تحقّق نحو إنشاء دولة حرة وديمقراطية ومستقلة لشعب الصحراء الغربية هو تقدّم محدود. وأشار إلى أن بلده قد اعترف في عام ١٩٨٢ بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وسوف يواصل الدعوة إلى منحها الاستقلال الكامل وفقاً لرغبات الشعب الصحراوي ومبادئ القانون الدولي. واحتتم حديثه قائلاً إن وفده يشجّع كافة الدول القائمة على أن تتخذ على وجه السرعة إجراءات لتحقيق

أن يدرس الطرفان حلولاً مبتكرة وواقعية يكون من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق تسوية سياسية مقبولة من الطرفين.

٣٧- وواصل حديثه قائلاً إنه لذلك فإن حكومته ترحّب بالمبادرة التي قدمتها المغرب والتي تقضي بمنح المنطقة درجة كبيرة من الحكم الذاتي. وإضافة إلى هذا فإن الجهود التي يبذلها المغرب لتعزيز حقوق الإنسان - وخاصة قيامها بإنشاء مجلس وطني مستقل لحقوق الإنسان له لجان في الداخله والعيون - سوف تساعد على تعزيز حكم القانون مع توسيع نطاق الحريات الفردية والجماعية في كافة أنحاء المغرب وفي الأقاليم الصحراوية بصفة خاصة. وأشار إلى أن حكومته ترحّب أيضاً بالتزام المغرب بالسماح بالدخول، دون تحفظات أو قيود، لجميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

٣٨- السيدة غرانت (المملكة المتحدة): تحدّثت ممارسةً لحق الردّ على التعليقات التي أبدتها ممثلاً المكسيك وأوروغواي بشأن مسألة السيادة على جزر فوكلاند وجزر ساندويتش الجنوبية وجزر جورجيا الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها وقالت إنه ليس لدى المملكة المتحدة شكوك إزاء سيادتها على تلك الجزر وإنه ليس من الممكن أن تجري مفاوضات بشأن السيادة إلاّ عندما يعرب سكان الجزر عن رغبتهم في ذلك.

٣٩- وأضافت قائلة إن حكومتها تعتقد بأن هناك فرصاً عديدة للتعاون في منطقة جنوب الأطلسي ولكن حكومة الأرجنتين رفضت الاستفادة من هذه الفرص في السنوات الأخيرة. وقد انسحبت الأرجنتين من لجنة مصائد أسماك جنوب الأطلسي ورفضت الإعلان المشترك المتعلق بالتعاون في مجال الأنشطة البحرية في منطقة جنوب غرب المحيط

التي ستؤدي إلى إجراء استفتاء حر ونزيه في الصحراء الغربية حسبما تنص عليه القرارات ذات الصلة التي أصدرتها الأمم المتحدة.

٣٥- السيد بومبا فانغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن حكومته تواصل دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة طرفي النزاع القائم في الصحراء الغربية على التوصل إلى حلّ سياسي عادل ومقبول من الطرفين. وأضاف قائلاً إن حكومته تؤيد في الوقت نفسه اتباع نهج جديد إزاء المفاوضات الجارية بين الطرفين وترى أنه من الضروري دعم التزامات المغرب بالنسبة لوضع مبادرة لتحقيق الحكم الذاتي ومناقشة مسائل معيّنة بمزيد من التعمّق وإنشاء لجان إقليمية تابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان فيها. وأشار إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثل غالبية الدول الأعضاء الممثّلة في اللجنة، تعتقد بأن هذه الالتزامات تسهم بدرجة كبيرة في تحقيق تقدّم نحو التوصل إلى حلّ نهائي. واحتتم حديثه قائلاً إنه ينبغي أن يبحث المجتمع الدولي الطرفين على الاستفادة من الفرصة التاريخية التي تتيحها مبادرة الحكم الذاتي التي من شأنها أن تنهي معاناة اللاجئين الذين يعيشون في تيندوف.

٣٦- السيد مينان (توغو): قال إنه منذ أن اعتُمد في عام ٢٠١١ قرار الجمعية العامة ٨٦/٦٦ المتعلق بمسألة الصحراء الغربية حققت المفاوضات الجارية بين الأطراف المعنية نتائج متفاوتة. وأشار إلى أنه في حين أن وفده مسرور إزاء التقدّم الذي تحقّق في مجالات مثل إزالة الألغام وإدارة الموارد الطبيعية والبيئية وفي تنفيذ تدابير بناء الثقة فإنه يعرب عن أسفه لأن المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي للمنطقة وصلت إلى طريق مسدود. وبالنظر إلى ما لهذا الطريق المسدود من آثار سيئة على الشعب الصحراوي وإلى احتمال أن تؤدي تلك الآثار إلى زعزعة استقرار بلدان المنطقة ينبغي

الحكومة البريطانية ينبغي لها أن تستأنف المفاوضات على الفور. وإذا فعلت الحكومة البريطانية ذلك فإنها ستكون قد تصرفت بنفس الأسلوب القانوني والمتسم بالمسؤولية الذي تتوقع أن تتبعه بقية حكومات المجتمع الدولي.

٤٣ - ومبدأ تقرير الشعوب لمصيرها، وهو الحجة الوحيدة التي تستند إليها المملكة المتحدة في إثبات حقوقها المزعومة لا ينطبق على نزاع يتعلق بالسيادة بين دولتين ولا يشارك في حله "شعب" يتعرض للقهر أو السيطرة أو الاستغلال من جانب سلطة استعمارية. وإضافة إلى هذا فإنه مما يؤسف له أن الحكومة البريطانية ستواصل، على نحو لا يتسم بالمسؤولية، زيادة توقعات سكان جزر مالفيناس بالإعلان عن إجراء استفتاء غير قانوني لن تؤدي نتائجه إلى تغيير النزاع على السيادة أو حقوق الأرجنتين غير القابلة لأن تكون موضعاً للجدل. ومن هذه الناحية فإن مصالح سكان الجزر وأسلوب حياتهم تحظى بالحماية بدرجة كافية استناداً إلى القرارات ذات الصلة التي أصدرتها الجمعية العامة وإلى دستور جمهورية الأرجنتين.

٤٤ - وقال إن حكومته ترفض الإشارات التي أوردها ممثل المملكة المتحدة في الورقة البيضاء إلى جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية على أن تلك الجزر هي "أراض بريطانية موجودة في الخارج". وأضاف قائلاً إن حكومته ترفض أيضاً الأفعال غير المشروعة التي تنفذها المملكة المتحدة من طرف واحد في المناطق المتنازع عليها، بما يشمل القيام بأنشطة عسكرية واستغلال الموارد الطبيعية، في انتهاك واضح لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. ومما يؤسف له أن المملكة المتحدة تدّعي أن التوسّع في إضفاء الطابع العسكري على منطقة جنوب المحيط الأطلسي يهدف إلى حماية حق مفترض لتقرير المصير بالنسبة لسكان الجزر البريطانيين. وقد أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن مسألة جزر مالفيناس هي شكل من أشكال الاستعمار.

الأطلسي. وحظرت الأرجنتين أيضاً الرحلات الجوية وأصدرت تشريعات محلية لتقييد عمليات الشحن إلى جزر فوكلاند ومعاقبة الشركات التي ترغب في عقد صفقات تجارية في الجزر أو مع جهات مقيمة فيها.

٤٥ - وقالت إن حكومتها لا تزال ملتزمة على نحو كامل بالدفاع عن حقوق شعب جزر فوكلاند بالنسبة لتحديد مستقبله السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وسوف يؤدي استفتاء ستجريه حكومة جزر فوكلاند في عام ٢٠١٣ إلى تعريف المجتمع الدولي بما يرغب سكان الجزر في تحقيقه.

٤٦ - السيد دياز بارتولومي (الأرجنتين): تحدث ممارسة لحق الردّ على التعليقات التي أبدتها ممثلة المملكة المتحدة بشأن مسألة جزر مالفيناس وقال إن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها هي جزء لا يتجزأ من أراضي الأرجنتين وإن هذه المناطق، وقد تعرّضت للاحتلال على نحو غير قانوني من جانب المملكة المتحدة، هي موضع لنزاع بين البلدين يتعلق بالسيادة وذلك حسبما جرى الإقرار به على نحو متكرر في قرارات متتالية أصدرتها الجمعية العامة وجميعها تحت الحكومتين على استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع. وأضاف قائلاً إن اللجنة الخاصة المعنية بإلغاء الاستعمار قد أعربت بشكل متكرر عن الموقف نفسه ومؤخراً من خلال القرار الذي اعتمد في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية أيضاً، في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢، إعلاناً جديداً بشأن مسألة جزر مالفيناس استخدمت فيه عبارات مماثلة.

٤٧ - واستطرد قائلاً إنه مما يؤسف له أن الحكومة البريطانية قد عملت على تشويه الحقائق التاريخية في محاولة لإخفاء عملية الاغتصاب التي قامت بها في عام ١٨٣٣ والتي قدّمت بشأنها احتجاجات مستمرة من جانب حكومته. وبدلاً من إنكار الحقائق التاريخية التي سبق أن أقرت بها

واختتم حديثه قائلاً إن تحرير جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية من النظام الاستعماري الحالي هو مسألة معلقة ووسيلة حلّها هي استئناف الحوار. رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٢٠.
